حالة المعابر في قطاع غزة

2021/10/31 - 2021/10/1

ما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حصارها غير الإنساني وغير القانوني على قطاع غزة. وتزامن ذلك مع تشديد غير مسبوق على القيود المفروضة على معابر القطاع، حيث تعتبر الفترة التي أعقبت العدوان الحربي على القطاع في مايو 2021 من أسوأ فترات الحصار على مدار سنواته الماضية.

وقد تسبب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 15 عاماً في تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، حيث بات سكان القطاع يعانون ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، التي بلغت 45%، وبواقع 217.100 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%[1]. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

على صعيد المعابر التجارية، ورغم سماح قوات الاحتلال بتوريد مواد البناء خارج نظام آلية GRM، غير أنها ما زالت تفرض قيوداً على توريد آلاف السلع إلى قطاع غزة بشكل كامل، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال فترة العدوان على غزة، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان. كما واصلت قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[2]، وتحتوي هذه الأصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

وعلى صعيد معبر بيت حانون "إيرز"، ما زالت قوات الاحتلال تفرض قيود مشددة على الفئات المحدودة التي تسمح لها بالمرور عبر المعبر بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات قطاع غزة، ومحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة والخارج.

القيود على حركة الأفراد

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت خلال شهر أكتوبرسفر 653 مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل 1695 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (38.5%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 12 طلباً لأسباب أمنية (0.7%)، ولم ترد على 24 طلبًا (1.4%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 604 طلبات (35.6%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من مريضين اثنين تغيير المرافق (0.1%)، وطلبت من 5 مرضى موعد حجز جديد في المستشفى (0.2%)، وتأخر سفر 6 مرضى (0.3%) بذرائع مختلفة.

1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان - حزيران 2021)، 2021/8/8.
2 - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

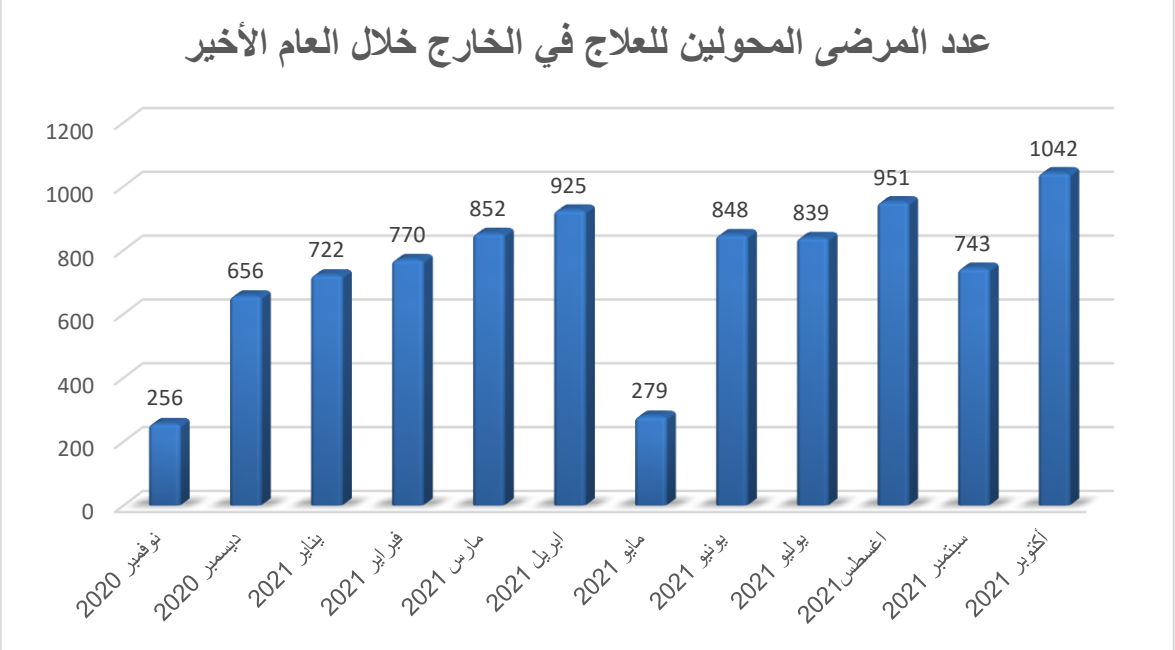

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر أكتوبر لـ 17289 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 1042 مريضاً، و512 شخصاً لحاجات شخصية، و13445 تاجراً، و474 تاجر B.M.C، 402 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و176 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 15243 شخصاً، من بينهم 895 مريضاً، و517 شخصاً لحاجات شخصية، و11598 تاجراً، و443 تاجرB.M.C ، 459 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 143 جسر، 196 من المواطنين العرب 1948، و3 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر أكتوبر لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- بعد توقف العدوان في شهر مايو الماضي، ورغم إعلان قوات الاحتلال الاسرائيلي أنها أعادت فتح معبر كرم أبو سالم، وستسمح بدخول السلع إلى قطاع غزة، غير أن المتابعة الميدانية تشير إلى عكس ذلك. فقد فرضت قوات الاحتلال قيوداً على توريد السلع إلى القطاع، وسمحت فقط وبشكل تدريجي بمرور كميات محدودة من السلع الغذائية والوقود وأصناف محددة من المستلزمات الإنسانية لصالح المنظمات الدولية.

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر بتوريد 9754 شاحنة، منها 351 شاحنة مساعدات، و348 شاحنة محروقات، و9055 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد 1801 شاحنة من معبر رفح، تحتوي 646 شاحنة منها على محروقات، 1155 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.

- تواصل قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام" ، وتحتوي هذه الأصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.
- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني

لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها.

- ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أكتوبر بتصدير 487 شاحنات منها 177 شاحنة إلى الضفة الغربية، و178 شاحنة إلى إسرائيل، و132 شاحنة إلى العالم الخارجي (128 منها خردة لمصر) وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر أكتوبر 10.8% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

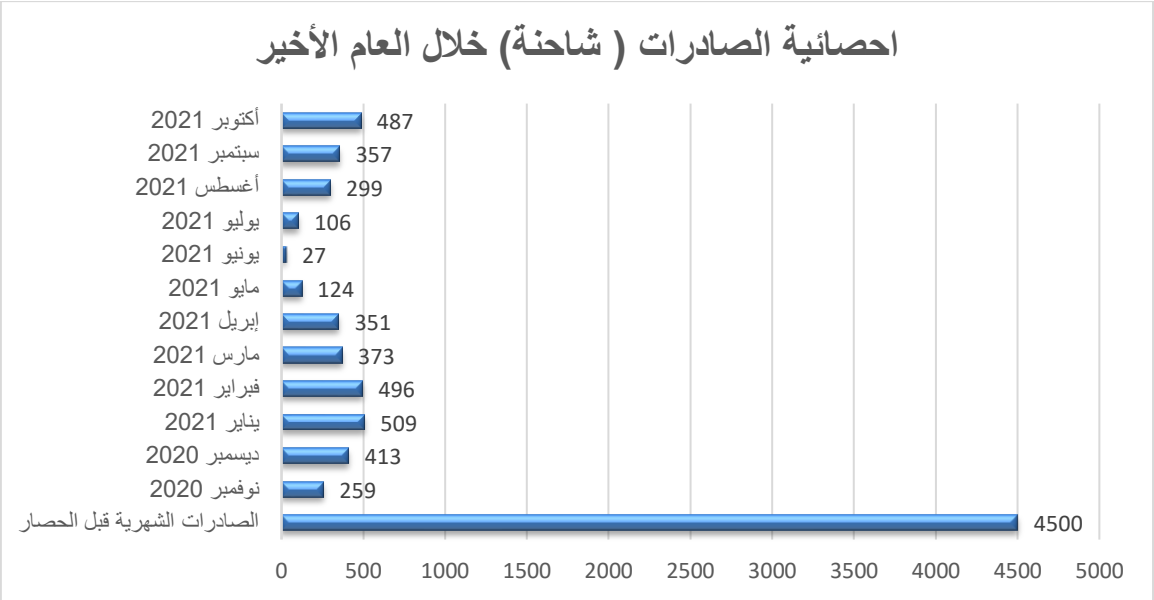

الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر أكتوبر 10748 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه 6342 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 534 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني"- مجمع الرؤيا – الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيد عبد الشافي
ص . ب 1328 تليفون 2825893 / 2824776 08 فاكس 2835288
Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi
PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org